الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم

نشرة صحفية

وثيقة محظورة حتى

الخميس، 11:00 صباحًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة
17 مايو 2018

تقرير أممي يقول إن نمو الاقتصاد العالمي يفوق التوقعات، ولكن المخاطر المتزايدة قد تهدد التوقعات الاقتصادية

من المتوقع أن يتجاوز النمو العالمي 3 في المائة في عامي 2018 و 2019

نيويورك، 17 مايو - يشير تقرير جديد للأمم المتحدة أن نمو الاقتصاد العالمي يتجاوز حاليا التوقعات، ومن المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من 3 في المائة هذا العام وفي عام 2019، مما يعكس نمواً قوياً في البلدان المتقدمة وظروف استثمار مواتية على نطاق واسع.

ومع ذلك، فإن التوترات التجارية المتصاعدة، وعدم اليقين المتزايد بشأن السياسة النقدية، وزيادة مستويات الديون والتوترات الجيوسياسية قد تعيق التقدم، وفقا لما جاء في تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2018، والذي نشر اليوم في نيويورك.

وفقا للتقرير، يُتوقع أن يصل النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.2 في المائة في عامي 2018 و 2019، فقد تم تنقيح الزيادة نحو الأعلى بمقدار 0.2 نقطة مئوية لعام 2018 و 0.1 لعام 2019. وتعكس هذه التوقعات المنقحة مزيدًا من التحسن في تنبؤات النمو الخاصة بالاقتصادات المتقدمة بسبب النمو المتسارع للأجور، وظروف الاستثمار المواتية على نطاق واسع، والأثر قصير الأجل لحزمة الحوافز المالية في الولايات المتحدة. كما تسارع نمو التجارة العالمية، مما يعكس زيادة واسعة في الطلب العالمي. وستستفيد العديد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية من ارتفاع أسعار الطاقة والمعادن. وفي حين أن الارتفاع المتواضع في الأسعار العالمية للسلع الأساسية سيحدث بعض الضغوط التصاعدية على التضخم في العديد من البلدان، يشير التقرير إلى أن الضغوط التضخمية لا تزال موجودة في معظم المناطق المتقدمة والنامية.

وفي حديثه عند إصدار التقرير، قال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ورئيس الاقتصاديين، السيد إليوت هاريس، إن تنقيح التنبؤات الاقتصادية العالمية نحو الأعلى في التقرير يعدّ خبرا إيجابيا لاحتمالات إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنه حذر قائلا "لا ينبغي الرضا عن النفس إزاء ارتفاع الأرقام في العناوين الرئيسية".

وأضاف قائلا: "يؤكد التقرير على أن المخاطر قد زادت أيضًا، كما يسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى معالجة عدد من تحديات السياسة بشكل عاجل، بما في ذلك التهديدات التي تطال النظام التجاري متعدد الأطراف، والتفاوتات الشديدة، والارتفاع المتجدد في انبعاثات الكربون".

تم تعديل تنبؤات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 نحو الأعلى في حوالي 40 في المائة من البلدان منذ صدور التنبؤات السابقة الواردة في التقرير بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2018 في ديسمبر الماضي. ومع ذلك، لا تزال بعض البلدان والمناطق خارجة عن الاتجاه نحو التحسن الدوري العالمي، في كثير من الحالات بسبب العراقيل الهيكلية التي تعيق التنمية. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط الانتاج للفرد في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي هذا العام; أما في ما يخص ألاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فقد تم تنقيح التوقعات بشكل طفيف نحو الأسفل في عام 2018 - مما يعكس توترات جيوسياسية متصاعدة - وينطبق الأمر كذلك بالنسبة للبلدان ألأقل نمواً، حيث تتأثر توقعات النمو الضعيفة بشكل كبير بتدهور الوضع في اليمن.

وكما يتضح في التقرير بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2018، فإن انتعاش النمو الاقتصادي يوفر لصانعي السياسات نطاقًا أوسع لمعالجة بعض الحواجز المتجذرة بعمق التي تعيق التقدم السريع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك التدابير والسياسات المحددة التي يمكن أن تسرع عملية التنويع الاقتصادي، ومعالجة المستويات العالية و / أو المتصاعدة من

عدم المساواة، ودعم الاستثمار في البنية التحتية الأساسية، وتعزيز المؤسسات والحوكمة لبناء بيئة أعمال تتسم بالشفافية والديناميكية. ويمكن أن يساعد العملُ في هذه المجالات أيضًا على بناء القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية المستقبلية.

النظام التجاري متعدد الأطراف

يحذر التقرير من أن التحول عن الدعم الواضح للنظام التجاري متعدد الأطراف، الذي يتسم بمزيد من الحواجز التجارية والتدابير الانتقامية، يهدد قوة النمو العالمي واستدامته، مع احتمال حدوث مضاعفات كبيرة، خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية.

معالجة التفاوتات الشديدة

خلص التقرير أيضا إلى أن التفاوتات في الدخل لا تزال مرتفعة جدا في العديد من البلدان، ولكن هناك أدلة على تحسن ملحوظ في بعض البلدان النامية على مدى العقد الماضي. وتعكس هذه المكاسب عوامل دورية مؤقتة، بيد أنها تكشف أيضًا عن بعض التغييرات الهيكلية. فقد أحرزت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على سبيل المثال، تقدما كبيرا في الحد من التفاوتات في السنوات الـ 15- 20 الماضية، بفضل تدابير سياسية محددة تخص الحد الأدنى للأجور والتعليم والتحويلات الحكومية.

فصل النمو الاقتصادي عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

جاء في التقرير أن النمو الاقتصادي المتسارع المدفوع بالوقود الأحفوري ينطوي أيضا على تكلفة بيئية. فقد ازدادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في العالم بنسبة 1.4 في المائة في عام 2017 بسبب عدد من العوامل التي تشمل تسارع النمو الاقتصادي العالمي، والتكلفة المنخفضة نسبياً للوقود الأحفوري، وضعف تدابير تحسين كفاءة استخدام الطاقة. ويمكن أن يؤدي إصلاح الإعانات المتعلقة بالوقود الأحفوري والضرائب إلى زيادة وتيرة النمو المستدام بيئيا الذي يمَكّن من تحقيق أهداف اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ.

حول التقرير: التقرير بشأن ***الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2018 يُحيّن*** التقرير بشأن ***الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2018*** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.II.C.2) ، الصادر في ديسمبر 2017.

لمزيد من المعلومات ، يرجى زيارة الموقع: https://www.un.org/development/desa/dpad/wesp-report

الاتصالات مع وسائط الإعلام:
UN Department of Public Information
Sharon Birch ، الهاتف: +1 (212) 963-0564 | البريد الإلكتروني: birchs@un.org
Dan Shepard ، الهاتف: +1 (212) 963-9495 | البريد الإلكتروني: shepard@un.org